شذرات

سكة حديد بين مكة وجدة

قرأنا في جريدة « صوت الحجاز » المكية (العدد ٤٨ بتاريخ ٦ آذار ١٩٣٣) مرسوماً لابن سعود يُقرّ فيه اتفاقاً موقعاً بين وزير ماليته والسيد عبد القادر الجيلاني بشأن انشاء خط حديدي بين مكة وجدّة . فرأينا من المفيد ان يطلع قراؤنا الكرام ، ولاسيما من كان منهم راغباً في معرفة ما يجري في بلاد العرب، على هذا المرسوم وعلى اهم موادّ الاتفاق المذكور :

اما المرسوم فهو :

بسم الله الرحمن الرحيم مرسوم رقم (٥٦٩٥)

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود . ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاعتماد على الله . وبناء على ما عرضه علينا نائبنا ورئيس مجلس وكلائنا وموافقة مجلس الوكلاء امرنا بما هو آتٍ :

المادة الاولى — يعتمد الاتفاق الموقع عليه بين وزير ماليتنا والسيد عبدالقادر الجيلاني بتاريخ اليوم الخاص بامتياز انشاء خط حديدي بين مكة المكرمة وجدة ، ويكون جزءاً متمماً لهذا المرسوم ولا يجوز تعديله الا بموافقتنا .

المادة الثانية — على وزير ماليتنا تنفيذ احكام هذا المرسوم .

صدر في الرياض في هذا اليوم الثامن والعشرين من شهر شوال ١٣٥١ الموافق ٢٣ فبراير ١٩٣٣ . « التوقيع » عبد العزيز

ف ٢٨ شوال سنة ١٣٥١ بامر جلالته

« التوقيع » فيصل

واما « الاتفاقية المصدّقة » فهذه اهم موادّها ، « وقد ضمنت الحقوق والمصالح التي يجب ان نلاحظ في هذا المشروع المفيد » ، على قول « صوت الحجاز » :

١ — تؤلف شركة اسلامية محضة واصحاب الاسهم فيها كلهم مسلمون ، لمد خط حديدي بين مكة — جدة .

٢ — رأس مال الشركة خمسة ملايين ريبة قابلة للزيادة اذا قضت الضرورة ، مقسمة الى مائة الف سهم كل سهم بخمسين ريبة .

٤ ــ تحجز الشركة قسماً من الاسهم ليشترك فيها الحكومة والوطنيون.

٥ ــ مدة الامتياز خمسين سنة من تاريخ اعطائه.

٨ ــ تدفع الشركة للحكومة مبلغ مليون ربية مقدماً مقسطة على خمسة اقساط شهرية تبتدئ من رجب عام ٣٥٢ وتنتهي في شهر ذي القعدة ٣٥٢ كل قسط منها يبلغ مائتي الف ربيه على ان تستوفيه الشركة من الحكومة بخصم خمسة في المائة من حصة الحكومة في واردات الشركة.

٩ ــ يكون الابتداء في مد الخط من شهر رجب سنة ٣٥٢ على شرط انه اذا انتهى شهر ذي الحجة ٣٥٢ ولم تبتدئ الشركة في مده فللحكومة الحق في الغاء الامتياز او ابقائه ولا يكون للشركة حق المطالبة في المبلغ الذي تكون قد دفعته للحكومة المبين بالمادة الثامنة.

١٥ ــ اعتباراً من الشروع في تسيير الخط تمنع الحكومة طيلة مدة الامتياز سير السيارات بين مكة وجدة الا ماكان منها للحكومة او لاصحابها الخصوصيين على انه اذا حل رجب ٣٥٤ ولم يكمل تسيير الخط فان السيارات تظل سائرة الى نهاية موسم الحج.

٢٠ ــ على الشركة ان تؤمن قيام قطار من مكة ومثله من جدة في كل اربعة وعشرين ساعة على الاقل ويتفق على مواعيد قيام هذه القطارات بين الحكومة والشركة، وعلى الشركة ايضاً ان تستعد لتأمين النقليات الاخرى التي تزيد عن القطارات المعتادة خصوصاً في ايام الحج والنزول.

٢١ ــ دفاتر حسابات الشركة وتذاكر الركاب ومعاملات الشركة مع الحكومة ومعاملاتها مع الجمهور تكون باللغة العربية.

٢٥ ــ على الشركة ان تضع في نظامها نصوصاً واضحة تتعين بها طريقة انتقال الاسهم والتداول بها في الاسواق المالية لاجل حفظها في يد المسلمين فقط ومنع تسربها الى سواهم. وعلى الشركة ان تلاحظ ايضاً ضرورة ترجيح بيع الاسهم للموظفين على سواهم بحيث ان الاسهم التي يعرضها حاملوها للبيع في الخارج تعرض خلال مدة معينة على اهل البلاد فان رغبوا فيها بيعت لهم والا تباع للطالبين من المسلمين في الخارج.